مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

التوقع الاقتصادي والاختيار الأخلاقي

تأليف:
بول ريكور

ترجمة:
عبد الله كسابي

2024

www.mominoun.com

- **ترجمة**
- **قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**
- 13 فبراير 2024

جميع الحقوق محفوظة © 2024

التوقع الاقتصادي والاختيار الأخلاقي[1]

تأليف: **بول ريكور**[2]
ترجمة: **عبد الله كسابي**

1- مصدر النص:

Ricoeur (Paul), *Prévision économique et choix éthique* in *Histoire et vérité*, Éditions Seuil (collection Points Essais), Paris, 1955-2001, p.: 339- 356.

2- بول ريكور (1913-2005) أحد أكبر الفلاسفة الفرنسيين في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالأخص من خلال أبحاثه في الهيرمينوطيقا.

ملخص:

أيّ تبعات أخلاقية وأيّ أفق منظور بالنسبة إلى مجتمع الوفرة والنمو المستدام الذي تنشده الإنسانية من خلال التوقع والاستشراف الاقتصادي؟ هذا هو السؤال المركزي الذي يقاربه بول ريكور، في هذه المحاضرة؛ وذلك عبر لحظتين: لحظة أولى انكب فيها على الوسائل المستخدمة من لدن مشروع مجتمع النمو والوفرة، ليبرز أن هذا المشروع، الذي يقوم على القطع مع الصدفة والفوضى والقدر؛ وذلك بفضل ما يقوم عليه من عقلانية معممة، ينطوي على رهان أساسي يتمثل في الاختيار والمسؤولية الجماعية، كضرب جديد من الحرية، يتعين تحصيله وممارسته على مستوى التوقع والتخطيط الاقتصادي ذاته؛ الأمر الذي يستدعي تحقيق الوعي بالرهانات والمترتبات الأخلاقية للاختيارات الاقتصادية، والدفع في اتجاه إخضاع القرار الاقتصادي لإرادة الكل في إطار ديمقراطية اقتصادية تفتح على تعددية فعلية في آفاق النمو. وفي لحظة ثانية، سينصب اهتمام الفيلسوف على الغايات والبواعث العميقة المحركة لمشروع مجتمع النمو والوفرة؛ وذلك من أجل تسليط الضوء على ما قد ينطوي عليه التوقع والاستشراف الاقتصادي من شرور محتملة، وهو ما يرصده على مستوى مسعى الاستقلالية الذي تمثله المسيرة التقنوعلمية للإنسان، وما يرتبط بها من نزع للطابع الأسطوري على العالم، ومستوى هيمنة الرغبة وما تحيل عليه من سطوة للجشع وشيوع للاستهلاك وأفول للإبداع، ومستوى حلم القوة الذي ما فتئ يتخذ صورة نموذج تقني شامل، ديدنه التوسيع اللامتناهي للمتاح والجاهز للاستخدام؛ وأخيرا مستوى العبث المتزايد وأفول المعنى. ويخلص ريكور إلى أن تجاوز الطابع الأداتي لمشروع مجتمع الرفاهية لن يتحقق إلا عبر اعتماد مشروع للناس جميعا تجسده إرادة أن تصير الإنسانية كيانا واحدا، وشخصنة العلاقات الإنسانية التي تنزع لأن تصبح مجردة ومجهولة وفاقدة للطابع الإنساني، وإحياء اللغة والالتفات إلى عالم الثقافة؛ ومن خلال كل ذلك، العثور من جديد على طريق الهبة والكرم[1***].

1*** المترجم.

النص المترجم:

التحليلات والتأملات التي أقترحها هنا، ليست تلك التي قد تصدر عن عالم اقتصاد، ولا عن عالم اجتماع. إنها تحليلات وتأملات فيلسوف، وسأضيف أنها بصورة أشمل، تحليلات وتأملات مُرَبٍّ. وليس بوسعي تصور الفيلسوف كمفكر منزوٍ؛ لأنه أيضا رجل يريد النظر في عصره ومساعدة الناس الآخرين على تغيير وضعهم من خلال فهمه. وأسمح لنفسي بوضع هذه التأملات تحت سلطة ذلك الذي كان أستاذا لي في هذا المستوى من النظر، إمانويل مونيي *Emmanuel Monnier*.

وجهد الإيضاح هذا، أود الإقدام عليه راهنا بشأن خاصية من الخصائص الرئيسة لمجتمعنا، ويتعلق الأمر بمجتمعاتنا الصناعية ذات النمو المستدام، والتي تنشد التحكم في هذا النمو بواسطة التوقع أو التنبؤ prévision والحساب calcul. وبهذا المعنى، أتحدث عن الاستشراف prospective، فنحن نحيا في مجتمعات تستشرف مستقبلها، وعبر استشرافه، فهي تخطط له بكيفيات متعددة. ومَسْعاي هو أن أدرك وأجعل الناس يدركون **الاختيارات** الضمنية والصريحة المتاحة أمام هذا المجتمع. والخطيئة الأعظم، وفي كل الأحوال، من قبيل الخطأ الجسيم اتخاذ هذا النمو كضرب من البنية التي من شأنها أن تشتغل آليا، فيما يعلو على الأفراد ولصالح تجاهلهم، وضد إرادتهم، لكي تشكل، بالنسبة إلى كل فرد، منظورا إليه بصورة منفصلة، ضربا من القدر. ومهمة رجل الأخلاق هي الكشف عن الاختيار؛ بمعنى المسؤولية، ها هنا حيث يبدو القدر قائما. ومن خلال نهج هذا المسلك، لست أغالي في تقدير دور الفيلسوف أو دور المربي عامة، الذي أراه، على العكس، دورا محدودا، بل إنني أخشى أيضا تبخيسه؛ لأن مسعى الكشف والإدراك هذا بمثابة الشرط بالنسبة إلى الموقف المسؤول.

وسيجري التحليل عبر لحظتين، وعلى مستويين؛ ففي البداية، سينصب على مستوى الوسائل المستخدمة من لدن مجتمعنا بحثا عن عقلانية أكبر: وهذا سيكون هو نفسه مستوى الاستشراف، هذا اللفظ الذي نَحَتَهُ فيلسوف هو غاستون بيرجي *Gaston Berger*، ثم سأضع نفسي على مستوى الغايات والبواعث المحركة لهذا النمو، وهذا ما يتجسد تقريبا في السؤال الآتي: لماذا هذا السعي خلف النمو والرفاهية؟ فبعد التعاطي مع انتمائنا إلى مجتمع النمو هذا، بما يرتبط به من توقع وتخطيط، كأمر واقع، سنضع مساعي هذا المجتمع في مشروع إنساني أفسح. فبعد الاستشراف، يأتي الأفق المنظور perspective.

1. الاستشراف والاختيار

لِنمكُثْ، في البداية، داخل مشروع هذا المجتمع، ولِنتبنَّ مسعاه لضمان نمو مُحْتَسَب ومستدام ومنتظم لمجموع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كيف وقعنا في هذه السيرورة الاجتماعية؟ وأرى بأننا ربما لا نصف كفاية المجتمع الذي نحيا فيه بواسطة تقدم العقلانية rationalité. والحق أننا نشهد تطبيقا معمما لنمط

العقلانية التي عُبِّر عنها أولا في العلوم الرياضية، والعلوم الفيزيائية والبيولوجية. وراهنا، امتدت العقلانية، بتوسط العلوم الاجتماعية عامة إلى مجال الممتلكات والأشياء والأشخاص، وهي بذلك تهم نمو المجتمعات نفسها. والأساسي في التخطيط هو هذا الامتداد للعقلانية إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، لكنني أود بيان أن هذه العقلانية - وهنا يكون رجل الأخلاق عامة معنيا- تضع موضع رهان عاملا أكثر جوهرية هو عامل الاختيار.

كتب المندوب الفرنسي في التخطيط، في تصديره للمخطط الخامس المعروض على أنظار الأمة: «يسعى الإنسان راهنا، بصورة جماعية، لكي يكون ذاتا صانعة لمصيرها»؛ فما معنى هذا؟ وهل نحن مهيؤون لمفهوم **الاختيار الجماعي** هذا؟ ففي البداية، أود تركيز نظرنا على هذا المفهوم، باعتباره جديدا بالنسبة إلينا، وهو جديد لأن كل تكويننا الأخلاقي والفلسفي علّمنا تصور الاختيار الشخصي فقط، ولسنا البتة على استعداد لكي ندمج شيئا ما مثل الاختيار الجماعي في منظورنا الأخلاقي، بل وكان لدينا الانطباع بأن هذا الاختيار الجماعي ضرب من التشويه. وهذا يضاف إليه، أننا لسنا مستعدين لاعتناق هذا المفهوم الجديد للأخلاق الاجتماعية؛ لأن الجزء الأعظم من أخلاقنا الاجتماعية، إنما انصب على نوع آخر من المشكلات؛ إذ طبق، بالأساس، على مشكلات الفوضى. ففي الماضي، ومؤخرا أيضا، واجه ما يسمى بالمذهب الاجتماعي، أو الإتيقا الاجتماعية، بالأخص وضعيات فوضى. وأدرك جيدا! أن هذا الموقف ليس متجاوزا، فالأمر أبعد ما يكون عن ذلك لاعتبارات عدة؛ إذ ما تزال في العالم اختلالات اقتصادية واجتماعية هائلة، ومن الممكن أن الهوة اتسعت، في العقود الأخيرة، بين الأكثر غنى والأكثر فقرا؛ فحتى في بلد متقدم مثل فرنسا، نجد حشد الفقراء الجدد، الذين خلّفهم المجتمع الصناعي، يضافون إلى حشد «الفقراء القدامى»: العجزة، والأطفال غير الأسوياء، والمرضى العقليون، وضحايا كلِّ أشكالِ لاإنسانيةِ وبشاعةِ الحياة الحديثة وغيرهم. وهذه النقائص من الممكن أنها صارت جليةً أكثر في المرحلة الحالية من النمو السريع، حيث تخلق ندرة العمالة التقنية المؤهلة، فوارق كبيرة في الأجور، مع كل مظاهر الظلم التي تترتب عن ذلك، واستفحال الفوارق الاجتماعية التي يكابدها المجتمع في كليته.

وبصرف النظر عن هذه الوقائع المهمة، والتي لا أتوخى، بأي حال، التقليل من شأنها، فإن السؤال الذي يطرحه علينا الاستشراف هو سؤال مغاير، بل ومعاكس لاعتبارات عدة؛ فالمشكل القديم والمعاصر أيضا المتمثل في الفقر، يحجب المشكل الجديد الذي تطرحه مجتمعات الوفرة، كما تطرحه كل المجتمعات باعتبارها تتجه نحو مجتمع الوفرة. فالمشكل لم يعد متعلقا بالفوضى وبردود الأفعال المستنكرة التي تستدعيها، بل إنه ذلك الذي يطرحه النظام: هناك نظام ينشأ أمام أعيننا، بواسطة التوقع [الاقتصادي] على المديين القريب والبعيد، وبواسطة كل شبكة القرارات، التي تَحُدُّ، بهذا القدر أو ذاك، حقل التطويرات أو التحديثات؛ وتتمفصل، بكيفية معينة من الانسجام مع مشاريع التطوير أو التحديث المنظور إليها باعتبارها محتملة أو مرغوبة.

والإشكال الذي أود بسطه أمامكم جدير باهتمام رجل الأخلاق والمربي. ويتعلق الأمر باستعادة مسؤوليتنا والتعبير عنها على مستوى الاستشراف ذاته؛ بمعنى وضعها في صميم كل مجالات عدم اليقين، وفي مكامن الحيرة

حيث الاختيارات، ذات الطابع الإتيقي، يمكن أن تُسْتَدْمَجَ في القرار الجماعي. فهذه الصيغة الأخلاقية الجديدة تماما هي التي يتعين علينا التعرف عليها. نعم، إنها تستدعي من جُلنا، دِراية أكبر بآلية اتخاذ القرار؛ وإذا ما شئت القول، تتطلب تعلما لهذا النظام الجديد للاختيار الجماعي. ونجازف، بالأخص، بأن يتملكنا الهوس بفكرة نعتقدها أزلية أو على الأقل أساسية، والتي من الممكن أنها جزئية أو على الأقل مؤقتة، ويتعلق الأمر بنموذج معين من الحرية، والذي أنشأناه على نموذج المنافسة الاقتصادية. وهذا النموذج خاص بالمجتمع الليبرالي، ولا وجود له تقريبا بأي مكان في صورة خالصة، لكنه خلّف فينا صورة عن الحرية نشعر إزاءها بضرب من الحنين: حرية مُدراء المقاولات في الماضي، هؤلاء الذين كانوا يضعون خطط مشاريعهم بصورة فردية على أساس المعرفة الشخصية. وهذا النموذج من الحرية، نقوم بإسقاطه على كل مجالات الحياة، لكننا لا ننتبه إلى أن هذا الدفاع عن حرية العصر الليبرالي ينطوي على تناقض داخلي؛ وذلك لأن هذه الحرية وثيقة الصلة باقتصاد متناقض. وهكذا، تنشطر أخلاقنا شطرين: فمن جهة نحمي مجالات لحرية المبادرة، غير مرتبطة بالمجتمع، ومن جهة أخرى، نثور ضد الفوضى والظلم والمعاناة. وبهذا، نحيا تحت وقع ضربين من الأخلاق، أخلاق خاصة وأخرى مرتبطة بالمجتمع. ولا نلحظ أن حرية المبادرة بالضبط، متصورة على نموذج الليبرالية الاقتصادية الشاملة، تتمفصل، في مجتمع من دون أفق ومن دون مخطط، مع تصاريف fatalités، آلياتها ليست لا مفهومة ولا متحكم فيها. علينا إذن تصويب فهمنا للحرية واكتشاف الأشكال الجديدة من الاختيار التي يتيحها مجتمع التوقع والقرار العقلاني، بدل التفكير بحنينٍ في هذه الأشكال القديمة من الحرية.

وأود، بهذا الشأن، حثكم على النظر في هذه القضية الأساسية: **التوقع يجعل الاختيار متعددا**. وبوسعنا الاعتقاد أن الاستشراف والتوقع والتخطيط بمثابة تقدم في إضفاء طابع آلي على الوجود. على العكس من ذلك، وهنا تقع على عاتق المربي مسؤولية أن يُخرِج إلى نور الوعي كل ما ينطوي عليه وضعنا الجديد - يتعين إدراك أننا بقدر ما نُعَدِّد مجالات التدخل، فإننا نُعدد مجالات المسؤولية على حساب الصدفة والفوضى، وأيضا بقدر ما تمتد قائمة البدائل المتاحة. ففي منطق التخطيط، أو على الأقل، في تخطيط اقتصادي توافقي، كما هو الشأن في فرنسا، آلية اتخاذ القرار بالغة التعقيد؛ إذ تقوم على سلسلة من التضاربات وأشكال التحكيم يقدمها مختصون وتقنوقراط، حيث إن لكلٍّ مجموعٍ من الإمكانات منطقه الداخلي، والقرار السياسي يأتي لِيُتَوج هذا العمل بوصفه يعبر عن إرادة الجميع. والمستوى النازل من التنفيذ يقدم أيضا سلسلة من الخيارات المتدرجة بين القوة العمومية والوحدات الاقتصادية النهائية. وعلى كل المستويات، تُطرح من جديد أسئلةُ أولويةٍ، تقتضي اللجوء إلى التحكيم، بيد أن هذه الاختيارات، كما يكشف عن ذلك تمحيص بسيط لأهداف المخطط، لها، في نهاية المطاف، تبعات أخلاقية. فبمجرد ما يُطرح سؤال الأولوية بين الحاجات، كالاختيار، على سبيل المثال، بين استثمارات البنية التحتية، ونفقات الاستهلاك، ونفقات الترفيه أو الثقافة، دون قول أي شيء عن القنبلة الذرية- فإن رهان الاختيار يصبح الإنسانَ نفسه.

ما الذي نريده في نهاية المطاف؟ اقتصاد للقوة، أم اقتصاد للترفيه والاستهلاك، والابتكار، والتضامن؟ فكل هذه الأسئلة لها صدى أخلاقي، وهي تنبع، على وجه التحديد، من أن الاستشراف يميل إلى تعويض الصدفة. وفي بلورة الأولويات وأشكال التحكيم هذه إذن، يُمارس نمط جديد من الحرية والاختيار.

أمام هذه الوضعية، ما هي مسؤولية المُرَبّين، بما في ذلك جماعات التفكير، والتجمعات الروحية، والكنائس؟

ويبدو لي أننا نلج إلى عالم حيث مشكلات التربية ستتفوق تدريجيا على مشكلات المطالب. ومرة أخرى، لست أنفي استمرار بؤر الظلم والبؤس، التي تستلزم منا تدخلات قوية. لكن، وفي علاقة بالمشكل المطروح علينا اليوم، أعتقد أننا سنقوم بالكشف عن جسامة المهمة التربوية الجديدة الناشئة عن ممارسة اختيار جديد.

وأميز بين ثلاثة جوانب في هذه المهمة التربوية:

أولا، جهد الإدراك أو تحقيق الوعي. وكما لاحظنا ذلك، الرهانات والخيارات والمترتبات الأخلاقية ليست جلية أبدا، بل وخفية تماما. ومهمة المُربّين هي أن يطرحوا السؤال في كل لحظة: أي إنسان ننشده؟ وما الذي يترتب عن مساعدة العالم الثالث؟ وما الذي ينجم عن هذا الشكل أو ذاك من المساعدة؟ وما هي الرهانات بالنسبة لدلالة المشروع الإنساني ذاته؟ وما هي مترتبات اختيار، يهم مدة العمل، على نسبة النمو وعلى المكانة المخصصة لاستثمارات الترفيه، والثقافة؟ وفي العمق، ما الذي نريده من خلال هذه الاختيارات؟ فكل قرار اقتصادي إلا ويجب أن يُسلَّط عليه الضوء، وبالنتيجة، تكمن المهمة في إبراز دلالة القرارات الجماعية وحمولتها الأخلاقية على مستوى الأفراد أنفسهم.

ثانيا، سيقع على عاتقنا بناء الديمقراطية الاقتصادية؛ فالكيفية الوحيدة لتعويض انتقال حرية المبادرة الفردية إلى حرية القرار الجماعي هي إشراك أكبر عدد ممكن من الناس في المناقشة واتخاذ القرار. والحق أن هذه الديمقراطية لا توجد بأي مكان، ونحن لا نعرفُ بَعْدُ غيرَ صور متوحشة، إن صح التعبير، من التخطيط: صرامة المخططات هنا، وعزلة المختصين هناك، والبيروقراطية في كل مكان. وهذه النقائص من الصحيح أنها، في الغالب، نتيجة لعدم كفاءتنا ولامبالاتنا، لكن يتعلق الأمر بالأساس بحريات جديدة يتعين تحصيلها، وبداية بواسطة الكفاءة. وأرى أن إشكال الديمقراطية الاقتصادية سيكون أكثر فأكثر، في مركز كل نقاش يهم الديمقراطية الحديثة. فما الذي يتعين القيام به من أجل تلافي أن يكون القرار فاقدا للشرعية وأوليغارشيا؟ وكيف نرفع إلى مستوى الاختيار الجماعي **إرادةَ كلِّ واحدٍ وإرادةَ الكلِّ**؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي يطرحه مفهوم الاختيار الجماعي.

ثالثا، يبدو لي أن المربين وجماعات التفكير والكنائس، يمكنها، بكثير من التواضع والتدابير الاحترازية، تقديم التماس عام جدا من أجل تخطيط وتنظيم اجتماعي يحتمل القدر الأكبر من التعددية... بيد أنه يتعين تركيز الانتباه على ما نطالب به؛ لأننا نطالب بأن تكون قرارات القوة العمومية متوافقة مع تشكيلة مفتوحة

نسبيا من آفاق النمو. والحال أن هذا سينجم عنه، بصورة أكيدة، اقتصادٌ ذو كلفة أعلى بكثير، وبالنتيجة، تباطؤٌ محتملٌ في الرفع من مستوى العيش، ومن الممكن أنواع أخرى من الصراعات والاختلالات؛ وأكثر من ذلك، هذا الاقتراح قد يظل بدون نقطة ارتكاز في عدد كبير من المجتمعات، وبالأخص في المجتمعات النامية، حيث الاختيار المتاح للمُخَطِّط محدود جدا. فبقدر ما يكون المجتمع بعيدا عن مرحلة الوفرة النسبية، بقدر ما تكون اختيارات المُخَطِّط محدودة. فها هنا يوجد إكراه لا مناص منه سيظل قائما لردح طويل من الزمن. وعلى الرغم من ذلك، أرى بأنه يجب أن نحتفظ دائما في الذهن، على الأقل، كمطلب ما يزال بعيدا، بهذا المسعى نحو مجتمع تعددي. وهنا أعارض بشدة الفكرة الماركسية القائلة إن مجتمعا تعدديا هو بالضرورة انعكاس لصراع الطبقات. فهناك فضيلة خاصة لتضارب المصالح والآراء، وكذلك الشأن بالنسبة للتنافس، حيث يتعين أن نرى، ليس فقط عامل تحريض اجتماعي، بل بالأخص عاملا للمسؤولية؛ والتعددية ستظل المسلك الأفضل نحو الممارسة الجماعية للحرية، وسأقاوم من جانبي وبكل قواي اختزال فكرة التنافس إلى فكرة الصراع الطبقي. فعلى العكس، يُعَدُّ إحلال أنماط جديدة من التعددية محل الصراع الطبقي، مشكلة كبيرة للمجتمعات الصناعية، وذلك بغاية أن يكون المجتمع الصناعي مجتمعا حرا.

هذه هي اللعبة التي يجب على المربي الاجتماعي أن يلعبها راهنا، ومن أجل أن يلعبها جيدا، يتعين عليه أن يؤمن بأننا مسؤولون عن ذلك بكيفية جديدة، وبمعنى ما نحن مسؤولون أكثر مما كنا عليه في اقتصاد متروك للصدفة والفوضى والقدر. يوجد إذن نمط جديد من حضور الإنسان إزاء أعماله، وهو حضور على مستوى عُقَد اللايقين وبُؤَر اتخاذ القرار.

فلا شيء معاكس لممارسة هذه المسؤولية أكثر من الوهم الذي بحسبه الحرية الحقة قد تصير الآن محصورة في أفراد يميلون إلى الاحتجاج والشعور بالحنين، وبأن الآلة الاجتماعية هي من الآن فصاعدا خاضعة لآليات بدون روح. وإذا كان دخولنا في مجتمع الاستشراف لا رجعة فيه، فإن المخرج الوحيد يكمن في سَنْدِ الاختيار الجماعي بحرية كل واحد.

2. آفاق الاستشراف

هذا هو المستوى الأول من المناقشة، والذي لم يَضَعْ بَعْدُ مَوْضِعَ مساءلةٍ البواعثَ العميقة لهذا الاقتصاد القائم على الحساب والتوقع والاستشراف والاختيار الجماعي.

وأطرح، في هذا الجزء الثاني، السؤال الآتي: هل استُنْفِدَ حكمُنا في هذا النظر في شروط ممارسة الاختيار الجماعي؟ لا أعتقد ذلك، إذ تتبقى ممارسة حكم من درجة ثانية، بواسطته نضع موضع سؤال ما صادقنا عليه بوصفه أمرا واقعا لا رجعة فيه، والذي يكمن في أننا نشارك في مجتمع يدرك ويريد أن يكون تحت لافتة نمو ذي طابع واع وإرادي ومتوافق بشأنه؛ فالفرضية نفسها هي التي يتعين علينا النظر فيها الآن.

من هو إنسان مجتمع النمو؟ وما هي بواعثه العميقة؟ لقد علّمنا الفلاسفة وعلماء اللاهوت النظرَ في إسار الشر، والرق، والخطيئة؛ فما الذي يعنيه هذا بالنسبة إلى إنسان الاستشراف؟ وأي شرور خفية ترتبط بممارسة المسؤولية الجديدة هذه؟ وأرى أن ممارسة هذا الحكم لا تهم التوقع في موضوعاته المحددة، بل تهم الباعث العميق: هناك يقظةٌ وحيطةٌ وشكٌ يتعين ممارسته في نظر من درجة ثانية إزاء الحرية الجديدة. ففي عالم التوقع والاستشراف والتخطيط هذا، وبكيفية يجهلها الناس عادة، يمكن أن يعتمل شر معين، والذي أود تمييز معالمه. وهذا الشر الذي يعتمل في عالم الاستشراف، يهم ما سأسميه الأفق المنظور للاستشراف. إنه يطرح علينا أربعة أسئلة: سؤال **الاستقلالية**، وسؤال **الرغبة**، وسؤال **القوة**، وسؤال **انعدام المعنى**.

أولا سؤال الاستقلالية؛ فمن الأكيد أننا نعيش في عالم حيث يحقق الإنسان الوعي أكثر فأكثر باستقلاليته، بالمعنى الخالص لكلمة استقلالية: الإنسان صار بمثابة قانون بالنسبة إلى نفسه؛ ومعنى ذلك غامض جدا؛ لأن هذا يعني، بصورة أكيدة، وكما أشرنا إلى ذلك قبل قليل، تقهقر القدر والصدفة. وبهذا المعنى، الإنسان يخرج من طفولته، كما قال بذلك ماركس ونيتشه وآخرون. ومشكلة الإنسان تكمن في الانتقال من ما قبل التاريخ إلى التاريخ، وإنسان الاستشراف يحيا هذا الخروج من ما قبل التاريخ، وهذا الولوج إلى سن الرشد. والحال أن الإنسان، عبر تحوله إلى راشد، فإنه يجعل المقدس ينسحب، هذا المقدس الذي كان يعبر فقط عن خضوعه للقوى المجهولة - «الله القاسي»، «الله الرحيم». فالمقدس ظل قائما بقدر الجهل الذي كان عليه الناس إزاء الآليات الاقتصادية والتصاريف التي تُلِم به، في صورة قدرٍ مستعصٍ على الفهم. وانطلاقا من هذا، يمكننا القول إن المغامرة التقنوعلمية تسير على خطى عمليةِ تخلصٍ شاملةٍ من الطابع الأسطوري démythisation intégrale. فالتقنية، منظورا إليها كإطار عام لوجودنا، هي إزالةٌ معممةٌ للقداسة profanation généralisée. والسيرورة لها، بصورة يقينية، معنى إيجابيا: التحرر من الدين الزائف. لكن، أي معنى لهذه النزعة البروميثيوسية ولهذه النزعة الإلحادية العملية، المتضمنة في استقلالية المجتمع التقني؟ والسؤال من الآن فصاعدا مطروح على المؤمن وغير المؤمن. فبالنسبة إلى المؤمن، السؤال هو الآتي: أي علامة لحب الله نقدمها في حياتنا، التي أصبحت شيئا فشيئا شبيهة بحياة كل الناس، وصارت بمثابة تطابقية لكل واحد مع الجميع؟ وموعظة الكنيسة تندرج هنا: الخطيئة لا تعني أن الإنسان صار أكثر مسؤولية، فعلى العكس، هذا أمر حسن بكل تأكيد، بل تعني أن هذه المسؤولية تنزع إلى نفي الرب في تعالٍ مجردٍ، من دون إشارة ومن دون تعبير.

وهكذا، أفضى بنا الأمر إلى الاستفهام الثاني: ما الذي سُلِّمنا إليه عندما تُرِكْنا لأنفسنا؟ من الأكيد أننا تُركنا لشيء بوسعنا الاستمرار في تسميته، في لغة علماء اللاهوت، بالجشع convoitise؛ فسؤال الاستقلالية هو سؤال الرغبة؛ ذلك أن إنسان الاستشراف ليس محايدا؛ إذ إنه في خدمة إنسان الرغبة. فنحن نلج أكثر فأكثر إلى وضع اجتماعي منبهر بنموه الخاص، بيد أن معنى هذا النمو يظل أيضا بالغ الغموض، لأنه من جهة مما لا شك فيه أن الاغتناء شيء رائع جدا بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الإنسانية، والتي، وهو ما لا ينبغي التغافل عنه، ما يزال ثلاثة أرباع منها يكابد الفقر الأكثر فظاعة (وهذا ينطبق على عُشُر الساكنة الفرنسية، والتي

تحيا، إن لم يكن مطلقا، ففي كل الأحوال نسبيا، في التخلف). لكن، وبقدر ما يظل مستوى البؤس في العالم كبيرا، فإن معنى النمو إنما يشار إليه، منذ الآن، بواسطة مجتمع الوفرة الذي تتجه إليه كل الأنظمة، والذي شرع جزء من الإنسانية في الولوج إليه، غير أن هذا الجزء من الإنسانية ما برح يخلق نماذج من الاستهلاك ونماذج من الثقافة أُشيعَتْ راهنا بسرعة كبيرة في العالم. وبهذه الصورة، يشارك الفقراء ثقافيا منذ الآن في مشكلات وطموحات ومُثل وأصنام أولئك الذين يوجدون في طليعة التقدم؛ فالجميع يلجون إلى الأسئلة ذاتها. لكن، ما الذي يعنيه، في العمق، السعي وراء الاستهلاك في صورته القصوى؟ كل المجتمعات تنشد الرفاهية، لكن ما الرفاهية؟ وأي فكرة للسعادة نعتمدها ضمن هذا السعي خلف الرفاهية؟ وأي علاقة لهذه الفكرة بالتطويبات[2] Béatitudes؟ إن وجها آخر من الشر، وإلا من اللعنة، تبرز معالمه: لعنة الرغبة اللامتناهية، التي أطلق عليها هيجل «اللامتناهي» الرديء. فنحن نختبر راهنا، بصورة جماعية، تجربة اللامتناهي الرديء. انصتوا جيدا! لا أعتقد أبدًا بأنه يتعين إدانة اللذة بما هي كذلك. فالأخلاق الطُّهْرية، في نظري، زائفة إذا كنا نقصد بذلك أخلاق تُدين اللذة، لكن الإشكال الأخلاقي، هو إشكال هيمنة الرغبة، التي تَمْثُل بالنسبة إلينا، بكيفية ملموسة جدا، في صورة نَهَم المستهلك. إننا نوجد أكثر فأكثر في وضعية المستهلك الذي يُهلك ويدمر ثمار الإبداع، هذا الأخير الذي يجد ملاذاً في بعض الأفراد النادرين. انظروا كيف نُلْصِقُ، أكثر فأكثر، معنى حياة الشغل لدينا، بالترفيه، الشغل الذي صار مجرد كلفة اجتماعية للترفيه؛ وكيف أننا في الترفيه نفسه، نقع من جديد في فخ تقنيات الاستهلاك. فنحن أكثر فأكثر استهلاكا، وأقل فأقل إبداعا. وها هنا يكمن تهديد خفي جدا، لكنه مميت في النهاية. إن نموذجا من الإنسان بصدد التشكل، والذي يصير خاضعا أكثر فأكثر لإسار الرغبة، وذلك بقدر ما يصبح مالكا لزمام اختياراته. هذا هو الوجه الثاني من الاختيار الحر self-arbitre، الذي لا يكمن في غياب الاختيار، بل يمس، على العكس، قدرتنا المتزايدة على الاختيار. لكن هذا الاختيار كُرس لخدمة... اللاّشيء، كُرس لخدمة التفاهة.

التيمة الثالثة التي ننظر فيها تهم القوة، الاستقلالية، والاستمتاع، والقوة... فمن خلال هذا التحصيل للاستقلالية وهذا الطلب للاستهلاك الأقصى، فإننا نسعى بصورة أكيدة خلف حلم القوة. وفي إطار تيمة القوة هذه، الكثير من المشكلات حاضرة. أولا ليس من الأكيد أن تنجح الإنسانية في الخروج من حلمها بالقوة على المستوى القومي. فإذا كنا قد اكتشفنا شيئا ما في هذه العقود الأخيرة فهو أن النزوع والاعتزاز القوميين ليسا أبدا في تراجع في العالم. ولسنا على يقين من أننا سنتمكن من تحويل إرادة القوة القومية إلى سلطة دولية ما. فما من علامة على قدرتنا مستقبلا على تجاوز هذه العتبة، وحتى إذا قمنا بذلك، وحتى إذا لم نتورط بكيفية مستدامة في الصراعات بين الأمم، فإنه من الممكن أيضا أن الوحدة العالمية قد تُحققها قوة ديكتاتورية عنيفة أو غاشمة. ويتعين معرفة أن هذا النوع من الخطر ليس البتة مستبعدا. فقوى قمعية جدا يمكنها أن تفرض وحدة الكوكب بواسطة نظام من الاختيارات البسيطة أو المبسطة. فمشكل الفاشية، الذي طُرح على مستوى

2 جمع طوبى، وتشير إلى الأشياء التي أشاد بها المسيح في مستهل العظة على الجبل، والتي تعد، بالنسبة إلى معتنقي الدين المسيحي، سبيلا ومنهجا يحكم سلوك الراغب في نيل سعادة الملكوت [المترجم].

بلدان مثل إيطاليا وألمانيا، يمكن أن يُطرح غدًا على المستوى العالمي كطريقة تحقق عبرها الإنسانية وحدتها. لكن، وعلى افتراض أن هاتين المشكلتين: صراع القوة بين الأمم أو مجموعات الأمم، وتهديد قوة ديكتاتورية دولية، مستبعدتان، فإنني أعتقد أن مسعى الاستشراف ذاته ينطوي على ممارسة قوة أرفع بكثير؛ فنحن نريد الهيمنة على الأشياء، والهيمنة على الطبيعة، والهيمنة على الناس الآخرين، وعلاقة الهيمنة هذه تنطوي بدون أدنى شك ليس على فخ فحسب، بل أيضا على صورة جديدة من البؤس. ويكشف جان برون *Jean Brun*، في كتابه «غزوات الإنسان والانفصال الأنطولوجي» *Les Conquêtes de l'homme et la séparation ontologique*»، في الحلم التقني للإنسان، عن إرادة استبعاد جوانب أساسية معينة من الوضع البشري، وهكذا ننشد القضاء على التباعد في المكان والزمان؛ وذلك بجعلنا حاضرين في كل مكان اعتمادا على السرعة. وفي الحدود القصوى، ننشد تلافي الموت؛ إذ إننا نسعى خلف حلم جعل الحياة الإنسانية بلا نهاية، كما أراد ذلك ديكارت. والحال أننا من خلال هذا نَبُث في كل سلوكياتنا نموذجا نستطيع تسميته بالنموذج التقني. وأود القول إننا نوجد، إزاء كل الكائنات، في علاقة تضعها على مستوى الجاهز للاستخدام؛ أي على مستوى الأدوات. فهذا التوسع اللامتناهي للمتاح وللقابل للاستخدام، يقترح علينا نموذجا في الوجود، حيث كل شيء يصير بمثابة مناسبة للتحكم. والحال أنه هنا، وأود الوقوف على هذا السؤال الأخير، ينفتح احتمالا فراغ سحيق معين لانعدام المعنى.

وإذا كنت أتحدث عن ذلك هنا، فلأنني أعتقد بأنه سيكون من قبيل الوهم المحدق الحكم على عصرنا بألفاظ العقلانية المتزايدة فقط؛ إذ يتعين الحكم عليه أيضا بألفاظ العبث المتزايد. ومن أجل تحقيق ذلك، يتعين عدم فصل التقدم التقني عن الاستياء والثورة، التي يشهد عليها أدبنا وفنوننا. وفهم عصرنا يعني أن نضع سويةً، في قبضة واحدة، الظاهرتين معا: تقدم العقلانية وما سأسميه بكل أريحية أُفُول المعنى. فنحن معاصرون لهذه الحركة المزدوجة. لقد كانت دهشتي كبيرة وأنا أرى في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تفشي جماعات البياتنيك[3] type Beatnick بالجامعات الأمريكية، وهذا ما ينطبق كذلك على الشباب الأوروبي، وأيضا، على ما يبدو، على الاتحاد السوفياتي وعلى الديموقراطيات الشعبية. إننا نلامس هنا طابعا من فقدان الدلالة، مرتبط بمشروع لا يعدو أن يكون أداتيا. فعبر الولوج إلى عالم التخطيط والاستشراف، فإننا نطور ذكاء للوسائل، أي ذكاء للأداتية - فها هنا يوجد تقدم بالفعل- لكن في الوقت نفسه، نشهد ضربا من المحو والتذويب للأهداف. فالغياب المتزايد للأهداف في مجتمع يزيد من وسائله، يُعَدُّ، بصورة أكيدة، المصدرَ العميقَ لاستيائنا. ففي اللحظة التي يتعاظم فيه الجاهز للاستخدام والمتاح، وبقدر ما يتأتى إشباع الحاجات الأولية من الغذاء والسكن والترفيه، فإننا نلج إلى عالم من النزوة والاعتباطية، في نطاق ما سأطلق عليه، بكل أريحية، عالمَ تَقْليعَةَ أيا تَكُنْ le monde du geste quelconque. وسنكتشف أن أكثر ما يفتقر إليه الناس هو العدالة يقينا، والحب بصورة

3 يتعلق الأمر بتسمية أطلقت في أواسط الخمسينات من القرن العشرين، في الإعلام الأمريكي، على اتجاهات أدبية وفنية وشبابية اشتهرت بتمردها على ما هو قائم ونزوعها إلى الخروج على المألوف والانفتاح على تجارب جديدة في مختلف مجالات الحياة [المترجم].

أكيدة، ولكنهم يفتقرون أيضا إلى المزيد من الدلالة. إن فقدان الشغل لدلالته، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الترفيه والحياة الجنسية، هذه هي المشكلات التي نحن مقبلون عليها.

أمام هذه الأسئلة، ما الذي يتعين قوله؟ وما الذي يجب فعله؟

سيكون من قبيل الخطأ الجسيم أن نحلم بالعودة إلى الخلف، كما لو أن الحرية الفوضوية للعصر الليبرالي كانت بريئة! فلكل عصر مهمته، ومهمتنا هي التي يتعين علينا مواجهتها، وليس مهمة آبائنا. فالمربي والفيلسوف ليسا من دعاة الحنين إلى الماضي. وبلغة مسيحية سأقول: مَكْمَنُ موعظة الغفران هو نفسه مكمن موعظة الحكم، فها هنا حيث تشيع الخطيئة يفيض الغفران. فكيف نكون شهودا وأدوات وفاعلين في هذا الفيض؟

سأقول، منطلقا من النقطة الأخيرة ومتدرجا صعودا في نظام الأسئلة، إن ما نحن بحاجة لتقديمه من إضافة نوعية في النقاش الأخلاقي المثار من خلال الاختيار الجماعي، هو رؤية معينة للإنسان قمينةٍ بإضفاء معنى على فعلنا في العالم. وهذه الرؤية تحصر إنسانية الإنسان بواسطة حديها الأقصيين: الكُلية totalité والفِرادة singularité. فأمام انعدام المعنى، تكمن اليوتوبيا الأساسية في اعتماد مشروع للناس جميعا، وفي إرادة أن تصير الإنسانية كيانا واحدا. ومن خلال هذا، سنشهد على ما ينص عليه الكتاب المقدس بشأن الإنسان ككائن نوعي، وكذاتٍ لتاريخٍ واحدٍ ومصير واحد. والحال أننا العصر الأول الذي يمكنه إعطاء مضمون ومعنى لهذا المشروع. فمصيرٍ الإنسانية ككيان واحد هو الصورة التي تتشكل عبر كل نقاشاتنا بشأن المجاعة في العالم، وبشأن التهديد النووي، وبشأن تصفية الاستعمار، وبشأن البحث عن نظام عالمي، ومن الممكن أكثر من كل شيء، بشأن ما يسميه فرانسوا بيرو *François Perroux* بالاقتصاد المُعَمَّم économie généralisée. والحال أن وحدة الإنسانية هذه لن تتحقق لوحدها، فهذا المسعى الأكبر يُتَوخّى من خلال ما يمكن تسميته بإيديولوجيا الكائن النوعي، ونحن نعرف علاماته في العصر نفسه حيث نفكر بألفاظ الإنسانية. فالأغنياء يصيرون أكثر غنى، والهوة مع الفقر تتسع، وبعض القوى تزعم تغيير مصير العالم عبر تقاسم النفوذ؛ والنزعات القومية تتقوى وتستعر، والإيديولوجيات المتراجعة تجزئ العقلانية الاقتصادية على مستوى التبادلات الدولية الكبرى، والاقتصاد العالمي للحاجات تكبحه الصراعات وسياسات الهيمنة. يجب علينا إذن، أن ننتصر للحاجات الإنسانية، متصورةً كجسم كبير يُكابد المعاناة، ضدا على كل المشاريع الجزئية.

في الحد الأقصى الآخر، أرى مهمة أخرى: شخصنة personnaliser العلاقات التي تميل لأن تصير مجردة ومجهولة ولاإنسانية إلى أقصى حد في المجتمع الصناعي. يتعين إذن الإمساك بالأخلاق الاجتماعية بالطرف الآخر، فما يهم هنا هو التدخلات العملية انطلاقا من جماعات صغيرة ذات فعالية. فمقاومة نزع الطابع الإنساني عن التجمعات الحضرية الكبرى، وعن المستشفيات العقلية، وعن دُور العجزة وسواها، تعطينا النموذج لما يمكن أن نطلق عليه الفعل المُشَخْصَن action personnalisante. إن مقصد هذا الفعل، شأنه شأن سابقه،

بمثابة يوتوبيا: ليحقق كل إنسان ذاته بصورة كاملة، لأنه وعلى حد تعبير اسبينوزا *Spinoza*، «بقدر ما نعرف الأشياء الفردية، بقدر ما نعرف الله». فالأخلاق الاجتماعية لا تنطلق من نسق، بل من مفارقة، وتتوخى أمرين متعارضين: فهي يوتوبيا للكلية الإنسانية totalité humaine، وتحققهما المكتمل وغير المتناقض سيكون مملكة الله؛ ومن هنا، تتلقى الأخلاق الاجتماعية حافزيتها المزدوجة، الجماعاتية والشخصانية، إذا ما استخدمنا لغة إمانويل مونيي.

وهكذا يحظى الاستشراف بأفق منظور.

وانطلاقا من هذا، يظل كل شيء في انتظار التنفيذ، لأننا لا نمتلك غير مسعى أو مقصد. وأرى أن مهمة المربي هي أن يكون طوباويا، والاحتفاظ في صميم المجتمع بتوتر دائم بين الأفق المنظور وبين الاستشراف. وأتوصل مرة أخرى، من خلال هذا النظر، إلى الأطروحات التي سبق لماكس فيبر *Max Weber* أن طبقها على إشكال آخر، وهو إشكال السلطة والعنف؛ لأنه ميز بين مستويين من الأخلاقية: مستوى أخلاق الاقتناع ومستوى أخلاق المسؤولية. فمن خلال اعتبار أخلاق الاقتناع بمثابة إسقاط للأهداف الأساسية، وأخلاق المسؤولية كممارسة للفعل ذاته، تحت مسمى الممكن والمعقول، ومع مصادر القوة، فقد بلور نموذجا قادرا على إلهام بيداغوجيا للتاريخ، وعلى توجيه مسؤولية جماعات الثقافة ومواعظ الكنائس. ولا يمكن أن يوجد فعل مباشر للموعظة، أو للنظر، بل ضغط للمبتغى الطوباوي على أخلاق المسؤولية، التي هي بدرجات معينة بمثابة ممارسة للعنف. لِنُفكر فقط في العدالة، فنحن نرغب، بصورة غريزية وبعمق، في أن تكون فوارق الأجور بين الناس ضئيلة بقدر الإمكان؛ لأننا نعلم أن الناس متشابهون بالأساس، وما من جدارة حقة لهم، وبأنهم ورثة لأعمال غيرهم، وبأن كل رابط إنساني يجري إفساده إذا كانت مستويات العيش متباعدة جدا. لكن، ومن جهة أخرى، ندرة التقنيين ذوي التأهيل العالي تجعل الفوارق في الأجور راهنا لا يمكن تلافيها، وتُخَلِّف اختلالا خطيرا بين الأخلاق والاقتصاد. إن التوتر إذن يظل قائما بين المقتضى الطوباوي للمساواة وبين الصورة المثلى المعقولة للاستشراف. فالمقتضى الأخلاقي قد يصبح كاذبا إذا لم يُتناقل بصورة ملموسة، وإذا لم يتردد صداه في الرأي العام، ولم يتجذر في بواعث المخطِّط، وأخيرا إذا لم يُدمج في القرار. وفي الوقت عينه، يقودنا جدل الأفق المنظور والاستشراف هذا إلى ملتمسنا السابق المتعلق بمشاركة الرأي العام في القرار وبمأسسة حقة للديموقراطية الاقتصادية.

وهذا الدفاع عن اليوتوبيا، الذي أحاول من خلاله مواجهة تهديد انعدام المعنى، يستدعي إذن تصديا إضافيا، متناسبا مع إشكال القوة والاستمتاع والاستقلالية. وأتساءل ما إذا كانت الوسائل الهائلة التي سيمنحنا إياها الاقتصاد أكثر فأكثر، من شأنها أن تفضي بنا إلى طرح الإشكالات القديمة للأخلاق، ذات الصلة بالاستخدام الحسن للرغبات، بألفاظ جديدة. فأخلاق الاقتناع لا يمكن أن تُعتنَق وأن تكون لها سلطة فعلية إلا إذا جرى تبنيها من لدن الأفراد، ومن قبل الجماعات التي بوسعها أن تنعتق من إسار القوة والاستمتاع الأقصى، وأن تكتشف سوية فضائل الاستقلال والطاعة.

إن الانعتاق من فتنة القوة، والعيش في العالم دون الهيمنة عليه، وتوطيد علاقة أخوية مع الكائنات في ضرب من الصداقة الفرانسيسكانية مع الخلق، واستعادة الغفور، والمغفور له، والطارئ والمذهل؛ فعبر كل هذا، يحظى «تجمع القديسين» بمعناه، وأولئك المُأتمَنون على القوة يمكن أن يكونوا، بصورة خفية، في خدمة أولئك الذين أعرضوا عن كل قوة. فجدل جديد بين انعدام القوة والقوة، وبين انعدام الاستمتاع والاستمتاع، وبين الطاعة والاستقلالية يمكن أن يُعاش بصورة محسوسة، مثله مثل ذلك الجدل الذي أَثَرْتُه قبل قليل بين أخلاق الاقتناع وأخلاق المسؤولية.

وانطلاقا من هذا الجدل المُعاش بصورة محسوسة نستطيع البدء في تَبَيُّن جوابٍ عن هذا السؤال البسيط: أي إشارة نستطيع إيجادها وإعطاءها في عالم الاستهلاك الأقصى، الذي، وكما نعلم ذلك راهنا أيضا، هو كذلك عالم الرغبة التي لا تنتهي؟ ومن جانبي، ألحظ تشكل بعض السلوكات الدالة، والتي سأقوم بتعدادها: محاولة تغليب موقف المنتج على موقف المستهلك في كل شيء (استهلاك، إهلاك، تدمير...)، ومقاومة السقوط في الترفيه، وأقصد مقاومة إغراء نقل معنى الشغل البشري إلى الترفيه وإعطاء الشغل معناه الخاص. وهذا ما يجب أن تكون له علاقة ما مع الانشغال السابق، عندما نفكر في النظر العميق والأمل العريض لمنظري الاشتراكية، في القرن التاسع عشر، في أن يسترجع كل إنسان ثمار عمله، ومن خلال ذلك إعادة إعطاء الشغل معنى.

ويتعين، في الترفيه نفسه، مقاومة إغراءات واسْتِثارات الاستهلاك الجماهيري، وإيجاد طريق الثقافة الشخصية والحرة، ومن خلال هذا، البقاء في علاقة حية مع ما هو خلاق ماضيا كان أو حاضرا.

وبهذه الكيفية، ستتأتى استعادة الصلة بين كل هذا البحث، وما يحظى بانشغال بالغ مني: إحياء اللغة؛ ذلك أن الإشكال الذي نثيره هنا هو، بالأساس، إشكال للثقافة. فالعالَم التكنولوجي الذي نحيا فيه، والذي يجب علينا تعلم العيش فيه، هو عالم من دون ماضٍ؛ أي عالم ملقى به نحو المستقبل، وعالم ينزع إلى محو آثاره. والحال أن عالم الثقافة هو عالم الذاكرة، فبينما يقوم الابتكار التقني بمحو الماضي، ويجعل منا كائنات للمستقبل، يجب على إنسان الثقافة أن يفصل من دون توقف في الصراع بين ذاكرةِ جذورِه وبين مشروعِ هيمنتِه. وبالنتيجة، بقدر ما نعود إلى منابعنا، وبقدر ما نعيد إحياء تقاليدنا، بقدر ما نستطيع أن نكون من دون استياء أُناسا للاستشراف. وسنظل وسنصير خلاقين انطلاقا من إعادة تأويل للماضي، الذي يُسائلنا باستمرار. وها هنا يأتي موقع كل النظر المعاصر بشأن الهيرمينوطيقا، وبشأن علاقتنا بالماضي بواسطة التأويل، الذي هو دائما بمثابة صراع ضد المسافة، وضد الانفصال الثقافي. لقد سبق وقيل كل شيء. نعم، لقد وُلدنا على ضوء الكلام ويجب علينا باستمرار إعادة تملكه. فعلى مستوى اللغة يتواجه، في نهاية المطاف، المعنى وانعدام المعنى، وعلى هذا العمق أيضا يتجذر الأفق المنظور للاستشراف.

هل نحن مستعدون، انطلاقا من هذه التأملات، لتناول السؤال الكبير للاستقلالية، الذي كان، كما نذكر ذلك، نقطة انطلاق نظرنا النقدي؟ فالخطر الأكبر يكمن ها هنا، بصورة أكيدة، في الحلم بما مضى. ومن الآن فصاعدا، وفي هذه الإنسانية الراشدة والماسكة بزمام مصائرها، يتعين علينا إعطاء إشارات عن «الاستقلال» و«الطاعة». لكن، ما الذي يعنيه هذا؟ وكيف نبدد اللبس بين الاستقلال الأصيل للخلْق، وبين عدم التحكم المميز لإنسان المجتمعات قبل-الصناعية؟ فها هنا نقع في الاضطراب. ومن الممكن أننا نستطيع فقط قول هذا: لنتعلم القيام، في علاقاتنا مع الطبيعة، بتغليب الرغبة في المعرفة على الرغبة في التحكم؛ ولِنستعِدْ، بذلك، التظافر بين بهجة المعرفة و«إنسان المسيح»، ولِنستعِدْ الاستقلال العميق لكل نشاط خلاق: الضرورة الحميمية الأعمق في كل حرية اختيار، وببساطة، لِنعثُرْ من جديد على طريق الهبة والكرم. فلردح طويل من الزمن، لدينا مجالُ فعلٍ بالغِ الاتساع، مع الفقراء القدامى والفقراء الجدد، وفيما وراء البحار وفي بلداننا؛ فنحن الذين نمثل الطليعة المتقدمة من الإنسانية في مجتمع الوفرة، يَكْمُنُ خلاصنا في ارتهاننا إزاء الأكثر فقرا، لكن هذا ما يزال ينتمي إلى أخلاق الاقتناع: يتعين إذن جعله ينتقل إلى أخلاق المسؤولية.

وأشك في أن العالم ليس بوسعه أن ينجو من أوهامه وشياطينه إلا من خلال أفعال تبدو ظاهريا هامشية، لكنها ذات دلالة كبرى، وقادرة على أن تضع موضع سؤال، مرة أخرى، القوة كما الاستمتاع كما الاستقلالية؛ لأن الإشكال هو أن يكون المرء، في عالم الاستشراف، من الأحياء وليس من الأموات. فالإنسان على الهامش أو الجماعة على الهامش، هما اللذان سيسمحان احتمالا بالعيش في عالم الاستشراف، لكن اللغة أكثر من أي شيء آخر ربما، هي بؤرة كل هذا النظر. فمن خلال استعادة كمال العبارات، التي قيلتْ، نستطيع استعادة كثافة جديدة لوجود صار فارغا وبدون جدوى؛ ويتعين علينا ان نكون تقدميين في السياسة وعتيقي الطراز في الشعر.

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com